تـونـس: قـراءة فـي خـطـاب الـثـورة

□ جمال بندحمان

١ ـ أزمة معركة التحديث التونسيّة

شكّلت الحالةُ التونسيّة وضعيّةً خاصّةً في المنطقة العربيّة لكونها من البلدان العربيّة الأولى التي اختارت الانحيازَ إلى الفكر الإصلاحيّ في الصورة التي رسمتْها النهضةُ الأوروبيّةُ الحديثة. ابتدأ ذلك منذ القرن التاسع عشر، واعتُبر قرارًا نهائيًا للدولة الحديثة التي تشكّلتْ مع بداية الاستقلال، وتمّ تكريسُه في مجتمع ترسّختْ مقوّماتُ وجوده وتشكّلَ لاشعورُه الجمعيُّ بناءً على أسسٍ وُسمتْ بالتقليديّة والمحافظة وهو ما سيَخلق تقاطبًا قويًا بين خطابٍ رسميٍّ وجزءٍ من الخطاب المجتمعيّ، الأمرُ الذي سيُنتج أزمةَ هويّةٍ وانتماء، ويفرز الشروطَ الموضوعيّةَ لحالات انفجارٍ محتملة.

لقد فتح الخطابُ الرسميُّ جبهاتِ صراعٍ عديدةً، مع اليمين واليسار، بدعوى «ربح معركة التنمية واللحاق بالحضارة.» ولم يعِ أنّ خوض المعارك وربحها يقتضيان أيضًا تحييدَ الخصوم لا هزْمَهم؛ فالتحييد انتصارٌ بدوره ما دام يَسمح بتوفير الجهد والوقت والعتاد الماديّ والمعنويّ. إلاّ أنّ معركة التحديث في تونس لم تتركْ مجالاً لتحقيق المعادلات السياسيّة التي بها تسير المجتمعاتُ، فخَلَقَ ذلك حالاتِ انكسارٍ وأسّس لانتظاراتٍ تبحث عن فُرص البروز والتحدّي والتخلّص من اختياراتٍ مفروضةٍ بالإكراه. وهذا المنحى العامّ الذي تحرّكتْ ضمن إطاره حركةُ التحديث التونسيّة سيتّخذ وجهًا أشدَّ قوةً بعد الزمن البورقيبيّ.

٢ ـ التنمية أم الديمقراطيّة؟

اعتمد عهدُ ما بعد بورقيبة منطقَ «إمّا التنمية وإمّا الديمقراطيّة.» ولكنْ في عهد الديمقراطيّة وثقافة حقوق الإنسان، لا يمْكن الإعلانُ الفصيحُ عن تبنّي التنمية الاقتصاديّة، وإهمالُ الجزء الثاني من المعادلة. والحال أنّ النخبة التونسيّة المتنوّرة واجهتْ ذلك المنطقَ بجرأةٍ وتضحيةٍ كبيرتيْن. ولم تكن هذه المواجهةُ ذاتَ توجّهٍ واحد، بل حضرتْ في أقصى اليمين وأقصى اليسار (يخطئ مَنْ يضيّق التصنيفَ فيكتفي بالحديث عن ثنائيّةٍ مانويّةٍ طرفاها اليمينُ المحافظُ واليسارُ الجذريُّ؛ فتونس أنجبتْ عقلانيين إسلاميين، ومنظّرين يساريين ديمقراطيين، وأنجبتْ غيرَهم كذلك). وبتبنّي شعار «التنمية،» لم يستوعب الخطابُ الرسميّ التونسيّ ذلك الاجتهادَ النظريَّ الكبيرَ الذي قدّمه مفكرٌ اقتصاديٌّ مثل أمارتاسن، الذي جعل «التنمية حريّة،» وربط بينها وبين توسيع خيارات البشر؛ ومعنى ذلك أنْ لا تنمية من دون ديمقراطيّة، ولا ديمقراطيّة من دون حقوق الإنسان.

أفضى ذلك كلُّه إلى وجود حالات احتقانٍ مضمرةً كانت تبرز بين الفينة والأخرى في صورة تمرّدٍ أو احتجاج. وبمقدور القارئ أن يراجع تاريخ الانتفاضات وثورات الخبز والمحاولات الانقلابيّة التي شهدتْها تونس، وكانت تؤشّر على أنّ طبيعة الصراع تمتاز ببعدها المركّب: فهي اجتماعيّة وسياسيّة ونقابيّة تارةً، ومرجعيّة تارةً أخرى. وهو ما دفع السلطة أحيانًا إلى تكييف خطابها بجعل المجال الدينيّ منطلقًا للتحديث، مراعاةً لخطاب له حضورُه الاجتماعيُّ القويّ. غير أنّ مثل هذه الاختيارات كانت تحتاج إلى قوةٍ تنظيريّةٍ خلاّقة، في حين انشغلت الدولة بيوميّات الممارسة، بل أصبحت الدولةُ والحزبُ الحاكم شيئًا واحدًا. وسيكون هذا التماهي عاملاً حاسمًا في خلخلة البناء النظريّ الذي حاولت الدولةُ التأسيسَ له من منطلقٍ حداثيّ، لأنّ الممارسة أصبحتْ في غنًى عن نباهة التنظير وقوّته الراصدة لحركيّة المجتمع.

هذه العوامل وغيرُها ستكون سببًا في تآكل شرعيّة الدولة مجتمعيًا. وسيكون التبنّي الشكليّ لقيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وما ارتبط به من ممارساتٍ سلبيّة، سببًا في تآكل الشرعيّة السياسيّة للدولة أيضًا. وسيؤدّي ذلك إلى بروز مظهريْن احتجاجييْن: معلنٍ وصامت. اتّخذ الأوّلُ طابعَ المواجهة المباشرة مع السلطة، وقادتْه أحزابٌ وهيئاتٌ مدنيّة وشخصيّاتٌ فكريّة. أما الوجه الثاني فاتّخذ وجهةً نفسيّةً تستشعر المهانة والتهميش، ويعكس أزمتين أساسيتين ترتبط أولاهما بالجانب الثقافيّ في صورته الهويّاتيّة التي عكستها الاختياراتُ الكبرى للدولة، وترتبط ثانيتُهما بالإقصاء من المشاركة بمعناها الواسع، الذي يعني المشاركة في الأحزاب والهيئات المدنيّة وبكلّ ما يقوم بدورٍ تأطيريٍّ وتوجيهيّ.

محمد البوعزيزي: شعلةُ النار التي تضيء طريقَ الباحثين عن مخرج (رسم لكارلوس لطّوف)

٣ ـ الثورة التونسيّة: دلالات ورموز

هناك مجموعة من الدلالات الرمزيّة التي خلّفتْها الثورةُ التونسيّة، نختزلها في أربع:

أ ـ دلالة الإحراق. ترتبط النهضةُ الأوروبيّةُ بعدّة أحداث، لكنّ واحدًا منها ذو دلالةٍ خاصّةٍ تتمثّل في إحراق برونو، الذي جاهر بحقيقةٍ غير تلك التي تفرضها الاقتناعاتُ السائدة. وسيكون لهذا الحدث وما سيتلوه تبعاتٌ كثيرةٌ وجّهتْ آراءً وتصوّرات، ودفعت المستسلمين إلى البحث عن أجوبةٍ لأسئلةٍ معلّقة. وبالمثل، فإنّ قراءة حدث إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسَه ينبغي أن تُعتبر مؤشّرًا على خلق وعيٍ بالواقع، ورفضِه، والجهر بذلك، أيْ إكساب الحدث الدلالاتِ الرمزيّةَ التي يستحقّها. فرغم أنّ الأسباب الظاهرة تجعل الحدثَ ردَّ فعلٍ على واقعٍ اجتماعيّ واقتصاديّ مجحف، فإنّ الامتدادات التي سار فيها تجعله يرتقي إلى الرمزيّة العامّة: إنّها شعلةُ النار التي تضيء طريقَ الباحثين عن مخرج.

ب ـ الثورة الرقميّة في خدمة الثورة. سادت خلال العقود الأخيرة أحكامٌ نمطيّةٌ تعتبر الشبابَ العربيَّ مستلَبًا وخانعًا وموجَّهًا، وتركّز اللومَ في جزءٍ كبيرٍ منه على الوسائل الرقميّة والثورة التكنولوجيّة التي أصبحتْ تزاحم المؤسّساتِ التقليديّةَ مثلَ المدارس والأحزاب. بيْد أنّ الشباب التونسيّ جعل هذه الأحكامَ موضعَ شكّ، وأضعف حجّةَ أصحابها: فقد استثمر بذكاءٍ كبيرٍ الفرصَ المحدودةَ التي كان يُسمح من خلالها بالتعامل مع هذه الوسائل، في ظلّ مراقبةٍ قويّةٍ ومتابعةٍ غير رحيمة، وجعل منها وسيلةً للتواصل والتنسيق والتأطير والتوجيه. فطوال أيّام الثورة وقبلها بكثير، استعار هذا الشبابُ هذه القوةَ الهائلةَ التي تجعل التواصلَ طريقًا سيّارًا مفتوحًا أمام الجميع، وكسر من خلالها حواجزَ كثيرة

ج ـ المجتمع يحرّر النُّخَب. للنخب التونسيّة دورٌ كبيرٌ في الصراع السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ الذي عرفتْه البلادُ منذ الاستقلال. وتُقرّ الثقافةُ العربيّةُ بفضل العديد من الأسماء والرموز. كما تشهد الممارسةُ السياسيّةُ على تشبّث الكثيرين بمبادئهم، وتضحيتهم من أجل ترسيخ قيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. غير أنّ مداخل الصراع، والحسم فيه، ظلّت عصيّةً على هذه النخب التي عمل المجتمعُ على تحريرها، ورسم لها صورةَ برنامج تتفاعل فيه الإراداتُ لتخلق كتلةً تاريخيّةً تتجاوز المرجعيّات مرحليًا لتؤسّس لمنظومةٍ جديدةٍ تجد فيها كلُّ القوى مكانًا للتعبير عن أفكارها وتصوّراتها.

٤ ـ الدرس التونسيّ

ما الدروس التي يمكن استخلاصُها من الثورة التونسية؟

أولاً: انّ الاشتغال بالمنطق الأحاديّ لا يستقيم واختياراتِ الشعوب. فقد اختارت الدولةُ منذ الاستقلال «الحداثةَ المفرطة» اختيارًا أوحدَ، وضيّقتْ على مَن لهم

رؤيةٌ أخرى ولو كانت عقلانيّةً معتدلةً ذاتَ مرجعيّةٍ دينيّةٍ تعتبرها الأسلمَ والأصحَّ والأنسبَ للمجتمع التونسيّ. وبغضّ النظر عن تقييمنا لهذه التصوّرات، فإنّ تسيير المجتمعات بروحٍ ديمقراطيّةٍ يعطي الآخرين الحقَّ في المرافعة عن أفكارهم، ويعطي المجتمعَ سلطةَ الحسم في الاختيارات

ثانيًا: كسرت الثورةُ التونسيّة تلك المقولة التي أصبح لها أنصارٌ وأتباعٌ في العالم العربيّ، عنيْتُ: أنّ «التنمية أولويّة،» وأنّ «الديمقراطيّة إنشاءٌ يكتبه الحالمون.» فلقد تبيّن أنّ التنمية لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بتكريس الديمقراطيّة وبحقّ الآخرين فيها، وأنّ العدالة الاجتماعيّة تتطلّب إعادةَ النظر في منطق التوزيع الجغرافيّ التقليديّ، وأنّ تحقيق التنمية المحلّيّة لا يمكن أن يتمّ إلا بالأمور الآتية: تحقيق حكم رشيدٍ وحكامة جيّدة، والاعتناء بالنُّخب المحليّة، واعتماد الجهويّة الموسّعة، والابتعاد عن منطق الحكم المركزيّ.

ثالثًا: كسرت الثورة التونسيّة ذلك التحليلَ التبخيسيّ الذي ينتقص من قيمة الإبداع ويعتبر كلامَ الشعراء أضغاثَ أحلام، وأنّ الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه المجتمعاتُ هو العلومُ التقنيّة والهندسيّة (بما يتطلّبه ذلك من إعادةَ النظر في النظم التعليميّة لجعلها أكثرَ اهتمامًا بهذه الجوانب). ففي عزّ الثورة كانت القصيدةً موجّهًا أكبرَ للتونسيين، وعادت روحُ أبي القاسم الشابّي لتلهم الملايين، وغدا الشعرُ سيّدًا ومؤطِّرًا.

رابعًا: بيّنت الثورةُ التونسيّة أهمّيّة الأحزاب والهيئات المدنيّة. فالنظام الذي عمل على وأد الأولى، وخنقِ أنفاس الثانية، وجد نفسَه في مواجهةٍ مباشرةٍ مع المجتمع. لذلك ليس صحيحًا أنّ ما حدث في تونس يؤشّر على موت الأحزاب وهيئات المجتمع المدنيّ، بل العكسُ هو الصحيح تمامًا. إذ من دونهما تتعرّض المجتمعاتُ إلى الفوضى الهدّامة، وبوجودهما تُخلق شروطُ العمل الديمقراطيّ. كما أنّ الاشتغال بمنطق الحزب المهيمن و«النجوم» الساطعة التي تدور في فلكه يجعل الدولةَ في مهبّ الريح، ويخلق ظروفَ الشطط الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ.

الدار البيضاء

جمال بندحمان

كاتب من المغرب، عضو الهيئة التنسيقيّة لشبكة الديمقراطيين في العالم العربيّ